50

HAMMURABI ESSAY

مقالة حمورابي

2023/3/14

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أثر قانون العمل على استراتيجية السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣

عبد الله المحنا

جامعة الكوفة / كلية القانون

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com

Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية

+9647810234002

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أثر قانون العمل على استراتيجية السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣

عبد الله المحنا

جامعة الكوفة / كلية القانون

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

١٤ آذار ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات والأبحاث والدراسات والترجمات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأنما تُعبر عن وجهة نظر الباحث.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

إنّ قانون العمل هو فرع من فروع القانون الخاص، وهذا ما أستقر عليه الفقه القانوني، مع أن هناك خلاف فقهي حول تكييفه. ولكن الحاصل هو أن كُل القوانين تقريباً لها الأثر على السياسة العامة بشكل وبآخر. وقانون العمل على العموم لا يعالج أساس العمل وأصالته؛ إنما ينظم علاقة العمال كأفراد وعلاقة التابع المأجور. ورغم ذلك، فأن أصالة هذا القانون وما يرتبه لها أثر كبير على السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣.

في الواقع فأن أزمة العمل في العراق بعد ٢٠٠٣ عصفت بالجميع، ولم تكن هناك سياسة جدية لانتشال وقوع الناس في شباك البطالة؛ بالرغم من أن البطالة مشكلة لم يعاني العراق منها فقط، إنما هي ظاهرة وليست مشكلة عصفت معظم دول المنطقة والعالم نتيجة لأسباب كثيرة، علّ أبرزها كان تصاعد الكثافة السكانية العالية بشكل مفاجئ، فالحكومات الحديثة تحتاج مدة طويلة حتى تتكيّف مع تنامي الكثافة السكانية المفاجئة، وهذه هي طبيعة السياسات، مع أن هناك دول لا تواجه هذه المدة الطويلة والصعبة؛ والأسباب عديدة، فقد تكون الاحصائيات الجدية ملمة بشكلٍ جيد بالناس، وبالتالي يكون اصلاح المشاكل التي يتم احصائها أسرع مخللة تكيّفاً سريعاً للسياسة مع تنامي الكثافة السكانية. والتكيّف مع تنامي الكثافة السُكّانية مفقود في هذا البلد مع الأسف، فلا توجد جدية بالاحصاء السكاني، وكل القياسات مبنية على أساس الاسلوب القديم للإحصاء، والتقديرات، وهذه كارثة عكست كوارث ثم كوارث. يقول الاقتصاديون: إن ما لا يقاس لا يدار، وكل مشروع لا يعرض على تخطيط سوف يعكس نتائج كارثية، إلا اللهم كان هذا المشروع لا يعرض على الإدارة والسياسة الإدارية ولا ينحو منحى الإدارة؛ فيقول فقهاء القانون الإداري من جانب: إن من لا يدير لا يُخطئ. ويقول جانب من فلاسفة القانون: إن الظواهر تسبق القانون، وعلى هذا الأساس يكون تمام تشخيص الظواهر من خلال الاحصائيات القياسية الجديدة من ثم تشريع القوانين على ضوئها لمعالجتها.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P.O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

في الحقيقة أن الذي حصل جراء عدم التكيف مع مشكلة قلة العمل عكس كارثة سياسية وقانونية؛ فمن ناحية أن العقلية العامة للجماهير لا تفهم معنى العمل إلا من منطلق كونه وظيفة حكومية، والمواطن بالتالي إن لم يجد وظيفة حكومية بعد دراسته وتخرجه سوف يندفع نحو الانتحار، أو التذمر من الدولة ككل، أو أنه يخرج عن القانون، إلا من وجد عمل لنفسه، وحتى من وجد عمل خاص لنفسه يشعر أن هذا العمل كان قد أتى قهراً عليه ير افقه شعور عدم الارتياح لغياب الضمان الحكومي. ومن ناحية أخرى أن الحكومات هذه لا توضح للناس أهمية العمل الخاص لأنها لا تضمن العمل الخاص لهم، ولا تقدم لهم ضمانات قانونية جراء الأعمال الخاصة والتقاعد عنها. فإن المواطن المسكين سيظهر لديه أنه تعرّض لخديعة عمره، فهو درس قرابة ١٦ عاماً، ثم لما تخرّج وجد ألا وجود للوظيفة، ويجلس حينها متذمراً على الدولة ككل، وليس الحكومة فحسب.

وقد ترتب على ذلك العديد من النتائج منها السياسية والإدارية والاجتماعية؛ فمثلاً أضحى همّ الفرد هو البحث عن كلية تقدم التعيين المركزي، وأصبح من يقبل بهذه الكليات هو غبي من وجهة نظر بعض الناس وترسخت لديه فكرة عدم وجود سبيل للرزق غير القطاع العام، وصار العراق مليء بالأطباء والصيادلة والجنود والضباط والمحامين، ففي عقل الفرد الباطن تكونت فكرة عدم أهمية النجارة والحلاقة والحدادة وغيرها من الحرف من حيث تقديم المجهود لها؛ لأنها مهن لا تقدم ضمانات حكومية، ومن ناحية أن الفرد العراقي صار شغله الشاغل هو البحث عن وظيفة حكومية لما يجده من الضمانات فيها، ومن خلال إقامة التظاهرات كوسيلة ضغط أجبرت الدولة على قبول الكثير من الموظفين في الدوائر والمديريات بلغ حد الفائض، وذلك كلّف الدولة إحداث عجز بالميزانية نتيجةً لكثرة الموظفين، وتفاقمت المشاكل الإدارية جراء ذلك فانتشر الفساد الإداري حتى أصبح العراق البلد الأعلى عالمياً في تقديم الوظائف بالقطاع العام بحسب تقرير منشور لقناة الجزيرة نقلاً عن احصاء أجرته مؤسسة عراق المستقبل. ر افقه ذلك أن يكون العراق في مقدمة الدول ذات الفساد الإداري.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

إن عملية التعاطي السياسي مع هذه الكوارث لا شك في أنها سوف تكون مجحفة ويتم التعامل مع المواطن على أنه عدو غالباً، والعكس حيث إن المواطن بعد شعوره المتوهم بالخيبة والخديعة سوف يتصور أن لا حلّ له سوى أن يشتم الحكومة ويعلن العصيان، ومن هنا تظهر مشكلة المظاهرات المستمرة والمتجددة والتعاطي المجحف معها من قبل الحكومات في العراق بعد ٢٠٠٣، ولا شك في أننا نتكلم عن العمل متعدين على الأسباب الأخرى التي تدفع المواطن للعصيان. فمثلًا أن المظاهرات التي حدثت بالعراق بعد ٢٠٠٣ كانت معظمها تطالب بالتعيين على الوظائف الحكومية، ويكمن الإشكال في أنهم يقولون: إن خروجهم ينقم على الفساد الذي يمنع من تعيينهم ومنحهم رواتب، في حين أن التعيينات بحدّ ذاتها إضافة إلى المطالبة بها هي باب من أبواب الفساد بحسب محللين، من حيث ما يسمّى بالوظائف "الفضائية" والرشاوي والتعامل مع الوظيفة على أنها سلعة تباع وتشترى، فأصبح الطلب على الوظائف العامة في العراق أشبه بطلب المدمن على الكحول والمخدرات، إذ أن البعض بحسب بعض المحللين مستعدين أن يشترون الوظيفة بأي ثمن، والعجيب هو أن الناس تتدفق بكل تذمر للتظاهر ضد الحكومات بأثر إعلامي. والأعجب من ذلك هو أن التعاطي السياسي والحكومي يكون متخبط ويميل للاجحاف بحسب بعض المحللين، وخاصة مشكلة التعاطي مع مظاهرات ٢٠١٩، فلقد أظهر هذا التعاطي تيارات سياسية جديدة تحت مسميات مختلفة يمينية ويسارية. وتجدر الإشارة إلى أن طلب الناس للوظائف العامة ليس بالضرورة يأتي للخلاص من البطالة، إنما بسبب الضمان الذي تقدمه هذه الوظائف، فالوظائف العامة في العراق، ترتب امتيازات واضحة ومغرية، وأن مقابل العملية الجراحية في القسم الخاص للموظف على سبيل المثال يكون مخفّض بنسبة كبيرة لأنه موظف، وغيرها من الامتيازات، وعلاوة على ذلك هناك ضمانات مبالغ بها للمتقاعدين، حيث يستمر الراتب التقاعدي بعد الموت، ناهيك عن الامتيازات المبالغ بها التي تمنح للمتقاعدين في حياتهم.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

يتضح ممّا تقدّم أن على الحكومات وضع استراتيجية حقيقية للتعاطي مع أزمات المجتمع، ويكون ذلك من خلال دعم القطاع الخاص الذي يتضَمن اقتراح مشاريع خاصة وتقديم القروض المناسبة غير المكلفة، ناهيك عن إنشاء مدارس الحرف ودعمها، وتقديم شهادات قانونية جراء الدورات التي تقدمها تلك المدارس، بحيث تضمن للفرد الذي يروم احتراف هذه الحرف الانضواء تحت مظلة من مظلات مديرية تتبع وزارة العمل أو نقابة معينة من نقابات الحرفيين المنتشرة قد تحتوي صندوقاً تقاعدياً لبعض الأعمال، حتى لو كان الراتب التقاعدي رمزي يجبى من رسوم الأعضاء، و إنشاء القوانين التي تنظم ذلك انطلاقاً من وضع السنّ التقاعدية وصولاً إلى الأسباب الدافعة إلى التقاعد وتنظيم نحو هذه الأمور. أضف الى ذلك يقترح بعض أساتذتنا في دراسة القانون على المشرّع دعم القطاع الخاص من خلال تعديل قانون الشركات والاشتراط على الشركة توظيف قانونيين و اقتصاديين حتى يتم تقويم الخريجين من هذه الكليات الإنسانية. علاوةً على هذا، تتطلب هذه الاستراتيجية تشريع القوانين التي تقوض من دائرة الضمان في الوظائف الحكومية، وتقويض ظاهرة التمييز بين الوظائف الحكومية والوظائف الخاصة، وجعلها وفق سبيل واحد، حتى يتسنى للفرد طلب الوظيفتين العامة والخاصة بكل أريحية دون أن يشعر بالخيبة، وأظن أن تقويض الضمان الذي تقدمه الحكومة للموظف يكون من خلال تعديل قانون العمل، وأن تقديس الضمان للوظيفة العامة هو غربي الأصل كما هو معروف قبل ظهور الماركسية ثم إن بعض الدول الماركسية التي تبنّت الشيوعية كالاتحاد السوفيتي، بحسب بعض مؤرخي قانون العمل، وسعوا من دائرة الضمان في الوظائف الحكومية؛ كون أن الفكرة الشيوعية تقوم على شيوع المال وجعل الجميع وفق القاطع الاقتصادي العام، فحتى تضمن لهم حقوق العمال وسعوا من دائرة الضمان الحكومي لأن جميع موظفي السوفييت وفق ايدلوجيتهم كانوا يعتبرون أنفسهم عمّالاً، بدءاً بالحاكم و انتهاء بأصغر عامل، في حين أن التوظيف في الغرب كان يقوم على انتقاء النبلاء للوظيفة وفرض أجر الكفاف على العامل غير الحكومي، إضافة الى أن بعض الفترات

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P.O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

كانوا يبيعون العامل مع الأرض، وكان العامل في الحضارة الإسلامية على العكس حيث يوظّف العامل على أساس الكفاءة بغض النظر عن اللون والحالة المادية حتى لو كان مولى، مع أن كلمة "العمال" في الحضارة الاسلامية كانت تعني الولاة فالوالي عامل؛ ذلك يعود إلى فكرة أن أسباب العقود في الإسلام هي جعلية، ومن ضمن العقود كانت عقود العمالة أي الولاية، وحتى أن عقود الولاية ليس فيها تمييز، فيجوز أن تسند الولاية إلى مولى، كما أُسندت الى سلمان الفارسي على عهد بعض الخلفاء، ناهيك عن ولاية مكحول على مصر وغيرهم من الموالي، أما العامل العادي فكان محترماً وفق عقود الولاية، والموظف عند المسلمين يسمى كل وعمله، فالنجار نجار والحاجب حاجب ونحوها، وعموماً فأن هذه الاستراتيجية يجب أن تؤثر على المشرّع تأثيراً يبلغُ حدّ الثورة التشريعية إذ بالوفق من هذه الاستراتيجية يجب إعادة النظر بكل القوانين التي تنظم الوظيفة العامة، فالضمان الوظيفي لا يقتصر على قانون العمل إنما هو موجود حتى في قانون التقاعد الذي يسرّي التقاعد وامتيازات المتقاعد حتى على أولاد المتوفي، وهذا مع تصاعد النمو السكاني يشكّل مشكلة قانونية كارثية. وفي الواقع فأن هذه الاستراتيجية لا تقوم إلا من خلال الترويج الإعلامي على كل حال، ولا تقتصر مقتضيات هذا الترويج الإعلامي على السبل القديمة، وإنما يكون هذا الترويج من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ونحوها، وقبل كل ذلك يجب تشخيص الحالة من خلال الاحصاءات الجدية.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P.O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcrsiraq.net

hcrsiraq@yahoo.com

07810234002

2405

hammurabicenter2021

hcrsiraq

hcrsiraq

channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية- قرب السفارة الصينية